افتتاح الاجتماع

1- انعقد الاجتماع الأول للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق) في أوسلو، النرويج، خلال الفترة من 29 إلى 31 مايو/أيار 2017. وحضر الاجتماع 36 طرفًا[1] في الاتفاق، ومراقبون من 13 دولة، وعضو واحد (1) منتسب في المنظمة، و11 منظمة حكومية دولية، و4 منظمات غير حكومية دولية. وترد قائمة بالمندوبين والمراقبين باعتبارها المرفق باء.

2- وافتتح وزير مصايد الأسماك في النرويج، معالي السيد Per Sandberg، الاجتماع وألقى كلمة افتتاحية (المرفق جيم).

3- وألقى أيضًا فخامة السيد Tommy E. Remengesau Jnr، رئيس جمهورية بالاو، كلمة افتتاحية (المرفق دال).

4- كما ألقى السيد Árni Mathiesen، المدير العام المساعد، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، كلمة افتتاحية (المرفق (هاء).

انتخاب الرئيس ونائب الرئيس

5- انتُخب السيد Vidar، المدير العام لوزارة التجارة والصناعة ومصايد الأسماك في النرويج، رئيسًا للاجتماع بالإجماع. في حين انتخب السيد Waldemar Coutts، سفير شيلي لدى النرويج، نائبًا للرئيس بالإجماع.

تعيين المقرر

6- أوكلت الأطراف إلى المنظمة مسؤوليات مقرر الاجتماع.

اعتماد جدول الأعمال والترتيبات الخاصة بالاجتماع

7- اعتمد الاجتماع جدول الأعمال دون إدخال أي تعديلات تذكر (المرفق ألف).

8- واقترح الرئيس أن يتبع الاجتماع، في ظل عدم وجود إجراءات متفق عليها، اللائحة العامة للمنظمة والمبادئ والإجراءات التي تحكم الاتفاقيات والاتفاقات المبرمة بموجب المادتين 14 و15 من دستور المنظمة، والهيئات واللجان المنشأة بمقتضى المادة 6 من الدستور، إلى حين مناقشة إجراءات محددة والاتفاق عليها. واتفقت الأطراف على هذا الترتيب.

9- ووافقت الأطراف على أن تتولى المنظمة دور أمانة الاجتماع.

[1] بما في ذلك اليابان التي أودعت صك انضمامها في 19 مايو/أيار 2017. ويبدأ سريان الاتفاق بعد 30 يومًا من إيداع صك الانضمام وفقًا للمادة 29(3) من الاتفاق.

حالة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2009 والمستجدات

10- عرضت الأمانة الوثيقة PSMA/2017/3 وأبلغت الاجتماع بأن 47 دولة والاتحاد الأوروبي قد أودعت صكوك الانضمام. وأشار الاجتماع إلى أن عدد الأطراف قد تضاعف تقريبًا منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في 5 يونيو/حزيران 2016.

11- وعزّزت الأطراف التي أدلت ببيانات بشأن حالة تنفيذ الاتفاق على المستوى الوطني التزامها بالاتفاق وبمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني). وسلّطت عدة دول الضوء على المبادرات التي أخذت بزمامها لتعزيز إدارة ومراقبة مصايد الأسماك مع التركيز بشكل خاص على الاتفاق، وتناولت الجوانب التنفيذية والمؤسسية والقانونية والسياساتية.

12- كما أقرت أطراف عدة بالجهود التي تبذلها المنظمة والدول والمنظمات الدولية الأخرى لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق، مع الإشارة إلى أنه لا يزال هناك عدد من التحديات التي ينبغي معالجتها، مثل إتاحة التدريب للمفتشين، وزيادة التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز آليات تبادل المعلومات.

13- وأشارت عدة أطراف إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لدور الصكوك والأدوات التكميلية في دعم الاتفاق، لا سيما السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين (السجل العالمي)، والخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد، والأدوات التي استحدثتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

14- وعلاوة على ذلك، تم التشديد على ضرورة معالجة تحديات حاسمة، من قبيل المعلومات المتعلقة بعمليات المسافنة، ووضع إجراءات فعالة لتقييم المخاطر، والتعاون على امتداد سلسلة القيمة، والمعلومات في الوقت الحقيقي عن السفن، ونتائج عمليات التفتيش.

15- ودعت الأطراف البلدان التي ليست أطرافًا بعد في الاتفاق إلى إيداع صكوك انضمامها من أجل تعزيز فاعلية الاتفاق لمكافحة الصيد غير القانوني. وأعلن بعض الدول غير الأطراف أنه في طور الانضمام إلى الاتفاق، وأعرب كذلك عن التزامه بتنفيذ تدابير دولة الميناء لكن من المهم بالنسبة إلى الجهات غير الأطراف أن تفهم تمامًا التبعات المترتبة عن الالتزامات بموجب الاتفاق قبل أن تصبح طرفًا.

16- وأشار الاجتماع إلى أهمية نتائج هذه المناقشات في تحديد الخطوات المقبلة لتنفيذ الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإقرار بأن مؤتمر المحيطات الذي من المزمع عقده في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 5 إلى 9 يونيو/حزيران 2017، ومؤتمرنا عن المحيطات الذي من المتوقع انعقاده في مالطة خلال الفترة من 5 إلى 6 أكتوبر/تشرين الأول 2017، والمؤتمرات الدولية القادمة الأخرى، على سبيل المثال، من شأنها أن تتيح فرصًا ممتازة لإبراز الالتزام العالمي بمكافحة الصيد غير القانوني والدعوة إلى زيادة اعتماد الاتفاق.

استعراض متطلبات تنفيذ الاتفاق

17- قدّمت الأمانة الوثيقة PSMA/2017/4 عن المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاق. وسلّطت الضوء على عدد من القضايا المتصلة بأدوار دول الميناء والعلم وغير ذلك من المسؤوليات الملقاة على عاقتها، بالإضافة إلى دور المنظمة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات والأجهزة الدولية الأخرى. وأشارت الأمانة إلى أن هناك عددًا من القضايا المحددة للبت فيها، بما في ذلك متطلبات الاتفاق، والتوجيهات بشأن نقل المعلومات وتبادلها إلكترونيًا ونشرها، والرصد والاستعراض المنتظمين والمنهجيين لتنفيذ هذا الاتفاق، وضرورة عقد مشاورات غير رسمية واجتماعات في ما بين الدورات، حسب الاقتضاء.

18- واستذكر الرئيس الحاجة إلى اختتام أعمال هذا الاجتماع مع توخي الوضوح بشأن سبل المضي قدمًا، وإلى تجنب الخوض في التفاصيل التقنية، وهو ما يمكن تفويضه إلى مجموعة عمل فنية.

19- وفي ما يتعلق بمسؤوليات دول الميناء والعلم التي ينص عليها الاتفاق، اعتبرت بعض الأطراف أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك كيانات مهمة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق. ولكن تمت الإشارة إلى أن الدول ليست كلّها أطرافًا متعاقدة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وإلى أن التنفيذ هو في نهاية المطاف من اختصاص الأطراف.

20- وسُلط الضوء على عدد من المبادرات الناجحة ذات الصلة بتدابير دولة الميناء، بما في ذلك تلك التي تُنفّذ من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من المبادرات الإقليمية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت منظمات أخرى أمثلة ذات صلة بتنفيذ الاتفاق، مثل المنظمة البحرية الدولية ونظامها الخاص بمراقبة دولة الميناء لسفن الشحن، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية ونظام الترميز الموحد الخاص به، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ونشراتها البنفسجية ونظام المعلومات I24.

21- وأوضحت الأطراف أنه ينبغي استخلاص الدروس من هذه المبادرات والأمثلة، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى الحاجة إلى التحلي بالمرونة وتحميل الأطراف أقل قدر من الأعباء. ومن هذا المنطلق، أشارت الأطراف إلى أن التوجيهات بشأن تنفيذ الاتفاق ينبغي ألا تكون ملزمة بشكل مفرط نظرًا إلى أن البلدان والأقاليم مختلفة وتحتاج إلى نُهُج توضع خصيصًا لها بالاستناد إلى الواقع التنفيذي السائد على المستويين الوطني والإقليمي.

22- وشدّدت المنظمة البحرية الدولية على ضرورة تنسيق أنشطة دولة الميناء في ما بين القطاعات على المستويين الإقليمي والدولي، وأحاطت الاجتماع علمًا بمجموعة العمل المخصّصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة البحرية الدولية والمعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية، والتي تعمل كمنتدى مهم لضمان التنسيق بين الوكالات المعنية.

23- ووافقت الأطراف على ضرورة أن تؤدي المنظمة دورًا هامًا في جمع المعلومات، بما في ذلك بشأن الموانئ المحددة وجهات الاتصال الوطنية، وأي معلومات أخرى ذات صلة مفيدة لتنفيذ الاتفاق، بواسطة نماذج ذات صلة إن أمكن ذلك. وينبغي للمنظمة أيضًا أن تسعى إلى جمع المعلومات

عن جهات الاتصال من غير الأطراف، نظرًا إلى أن هذه المعلومات من شأنها أن تكون مفيدة لتنفيذ الاتفاق.

24- وتمت مناشدة المنظمة تعزيز دعمها المالي والفني في ما يتعلق بجهود تنمية القدرات، بما في ذلك في ما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يعتبر التنفيذ بالنسبة إليها أمرًا صعبًا للغاية. وبعد ذلك، عرضت الأمانة البرنامج العالمي للمنظمة الخاص بتنمية القدرات والذي يهدف إلى دعم الأطراف وغير الأطراف من الدول النامية على حد سواء، مشيرة إلى أن هناك عدة مشاريع جارية فعلًا.

نقل المعلومات وتبادلها إلكترونيًا ونشرها

25- وافقت الأطراف على أنه ينبغي اعتماد نهج مرحلي في ما يتعلق بتبادل البيانات، مع إعطاء الأولوية في البداية للحاجة إلى الوصول إلى المعلومات الأساسية، مثل ما يتعلق بتعيين الموانئ وجهات الاتصال الوطنية، في أقرب وقت ممكن، من أجل ضمان إمكانية بدء الأطراف تنفيذ متطلبات معينة على الفور. وفي مرحلة لاحقة، يمكن استحداث نظم معلومات أكثر تقدمًا، بالاستناد إلى متطلبات تبادل المعلومات المشار إليها في الاتفاق. وسُلّط الضوء على أن مسألة الشفافية وإمكانية الوصول في ما يتعلق بتبادل المعلومات ستكون حاسمة، وعلى أنه سيجب مراعاة الحاجة إلى توخي الدقة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على ضرورة أن تحدد المنظمة جهة اتصال في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى تقديم المعلومات ذات الصلة إليها.

26- ووافقت الأطراف كذلك على أنه ينبغي للمنظمة إعداد مسودة نماذج للإبلاغ عن المعلومات وأنه ينبغي تقديم هذه النماذج إلى الأطراف لإبداء تعليقاتها وتعقيباتها. وشدّد عدد من الأطراف وغير الأطراف على ضرورة إبقاء المتطلبات والنماذج بسيطة. وأشير إلى أن بعض الأطراف تقدم فعلًا معلومات إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التابعة لها، وإلى أن استخدام هذه الإجراءات والآليات كأمثلة يمكن أن يكون مفيدًا، لا سيما بالنسبة إلى الدول النامية التي لها إدارات مصايد أسماك صغيرة وموارد محدودة.

27- وفي ما يتعلق بنشر المعلومات، اتفقت الأطراف على أنه يمكن استحداث قسم ضمن موقع المنظمة على الإنترنت يخصص لهذا الغرض، مع إتاحة نماذج لتقديم المعلومات.

28- كما أشير إلى ضرورة تحديد جهات الاتصال الوطنية وإحاطة المنظمة علمًا بها، وإلى أنه يمكن في البداية فعل ذلك بواسطة إرسال بريد إلكتروني إلى جهة الاتصال المحددة في المنظمة. ونظرًا إلى أن الموظفين في الإدارات كثيرًا ما يتغيرون، فقد اتفق على أنه ينبغي تقديم جهة اتصال مؤسسية وعلى أنه يمكن أيضا تقديم جهات اتصال فردية. وأكّدت الأطراف على أنه يجوز نشر معلومات الاتصال الخاصة بجهة الاتصال المؤسسية على قسم مخصص على موقع المنظمة على الإنترنت، في حين يمكن للأطراف فحسب الوصول إلى معلومات الاتصال الخاصة بجهات الاتصال الفردية.

29- وأشارت عدة أطراف إلى أنها بدأت بالفعل تعيين الموانئ في حين أشار البعض إلى أنه عيّن فعلًا الموانئ. واتفق على أنه ينبغي إرسال هذه المعلومات إلى المنظمة على الفور، لأنه من الأهمية بمكان أن تكون السفن على علم بالموانئ التي يمكن لها الدخول إليها.

30- ووافقت الأطراف على إنشاء مجموعة عمل فنية مفتوحة العضوية لتقديم التوجيه بشأن بلورة آليات لتبادل المعلومات وغير ذلك من المسائل الفنية الأخرى، بما في ذلك الحاجة إلى توفير مستويات

مختلفة من الوصول رهنًا بطبيعة المعلومات المقدمة. ومن المتوقع أن ينعقد اجتماع مجموعة العمل الفنية هذه في عام 2018.

متطلبات الدول النامية

31- قدّمت الأمانة الوثيقة PSMA/2017/5.

32- وأنشأت الأطراف مجموعة عمل الجزء 6 وأقرّت الاختصاصات الواردة في المرفق ×.

33- واتفق على أنه ينبغي مناقشة الاختصاصات المتعلقة بآليات التمويل وإعدادها من قبل مجموعة عمل الجزء 6.

34- وأشارت الأطراف إلى الحاجة الملحة إلى بدء عمل مجموعة عمل الجزء 6، وإلى ضرورة أن تعقد الاجتماعات في البداية سنويًا وأن تتماشى، حيثما أمكن ذلك، مع الاجتماعات الأخرى ذات الصلة، مثل اجتماعات لجنة مصايد الأسماك.

رصد تنفيذ الاتفاق واستعراضه وتقييمه

خطط الرصد وعمليات التقييم

35- أقرّت الأطراف بأهمية ضمان الرصد والاستعراض المنتظمين والمنهجيين لتنفيذ الاتفاق، بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهدافه.

36- ووافقت الأطراف على وضع استبيان محدد لرصد تنفيذ الاتفاق وتسجيل التحديات المطروحة كذلك. واتُفق على أن تقوم الأمانة بصياغة استبيان إلكتروني نموذجي، على أن تتم مراجعته وتنقيحه من قبل مجموعة العمل الفنية المذكورة أعلاه. ويمكن تكييف هذا الاستبيان وتنقيحه من جانب الأطراف، حسب الاقتضاء.

37- وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الأطراف على أنه سيكون من الضروري إجراء استعراض التنفيذ من خلال الاستبيان كل سنتين في البداية، وبعد ذلك بوتيرة تحددها الأطراف.

اللائحة الداخلية

38- طلبت الأطراف من الأمانة إعداد مشروع لائحة داخلية لاجتماعات الأطراف وأي مجموعات عمل فرعية بالاستناد إلى اللائحة العامة للمنظمة ولوائح لجنة مصايد الأسماك ذات الصلة. كما ناشدت الأطراف الأمانة العمل بشكل غير رسمي على تعميم مشروع اللائحة الداخلية على الأطراف لإبداء التعليقات التي ستدرج بعد ذلك في مشروع منقح سيتفق عليه خلال الاجتماع المقبل للأطراف.

موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم للأطراف

39- في حين اتفقت الأطراف على ضرورة عقد اجتماعات أخرى بانتظام أكبر لا سيما في سنوات التنفيذ الأولى، فإنها أشارت إلى أنه يتعيّن على الأطراف عقد اجتماع لاستعراض تنفيذ الاتفاق وتقييم التقدّم المحرز في تحقيق أهدافه بعد أربع سنوات من سريان الاتفاق. وتحقيقًا لهذه الغاية، اتفقت الأطراف على عقد الاجتماعات كل سنتين إلى جانب اجتماعات فنية إضافية حسب الاقتضاء.

40- ووافقت الأطراف على أن اجتماعها الثاني سيُعقد في شيلي في موعد تؤكده شيلي بالتنسيق مع الأمانة، في موعد أقصاه عام 2019. واتفقت الأطراف على أن يستضيف الاتحاد الأوروبي في عام 2020 الاجتماع الهادف إلى استعراض عملية تنفيذ الاتفاق وتقييمها. كما قبلت الأطراف الدعوة الموجهة من إندونيسيا لاستضافة اجتماع الأطراف في عام 2022.

41- وأعربت الأطراف عن تقديرها للعرض الذي تقدّمت به كل من شيلي وإندونيسيا والاتحاد الأوروبي لاستضافة اجتماعات الأطراف.

42- وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية الأخرى بشكل خاص، فقد أُشير إلى أنها قد لا تكون ممثلة بصورة جيدة في الاجتماعات الدولية بسبب صعوبة تحمّل التكاليف

المرتبطة بمثل هذه الاجتماعات. واتفقت الأطراف على أهمية عقد اجتماعات إقليمية، قبل انعقاد اجتماع الأطراف، حيث يمكن دعم تنسيق تنفيذ الاتفاق ورصده في ما بين الدول المعنية.

أية مسائل أخرى

43- أعرب الاجتماع عن تقديره لحكومة النرويج لتكرمها باستضافة الاجتماع الأوّل للأطراف كما تقدّم بخالص الشكر إلى الرئيس ونائب الرئيس على توجيهاتهما وإدارتهما الفعّالة. كما توجه الاجتماع بالشكر إلى الأمانة على ما قامت به من تحضير للاجتماع وما قدمته من مساعدة.

اعتماد التقرير

44- اتفقت الأطراف على نشر التقرير كتقرير للمنظمة. وقد اعتُمد التقرير في 31 مايو/أيّار في تمام الساعة 18.00.